دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

العوامل المحددة للطلب والتي يمكن ايجازها فيما يلي:-

١.ثمن السلعة :

المنحنى رقم ٣ (العلاقة بين ثمن السلعة والطلب عليها)

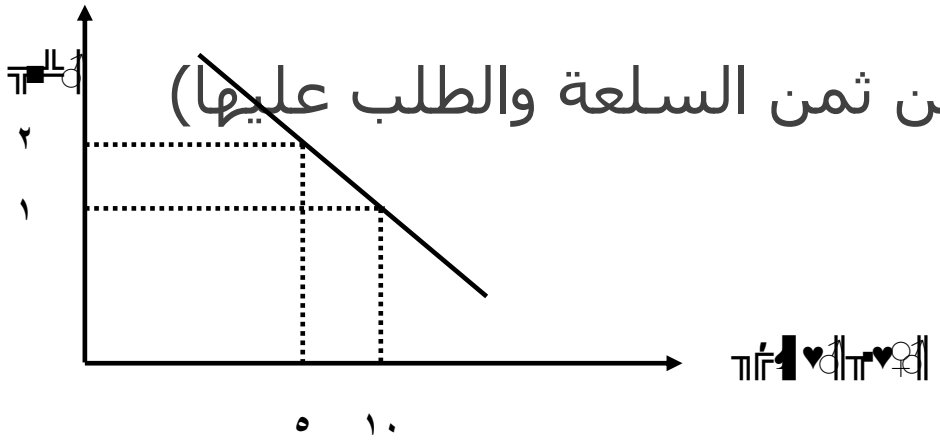

مرونة الطلب السعرية = التغير في الطلب / التغير في السعر

الطلب الاصلي / السعر الاصلي

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

ولمرونة الطلب السعرية ثلاث حالات:-

- **الطلب المرن :**

اي ان المرونة اكبر من الواحد ، معناه حدوث تغير طفيف في الثمن يؤدي الى حدوث تغير في الكمية المطلوبة.

- **الطلب المتكافئ المرونة:**

اي ان المرونة = ١ معناه مقدار التغير في الثمن يساوي مقدار التغير في الكمية المطلوبة.

- **الطلب غير المرن:**

اي ان المرونة اصغر من الواحد ، معناه حدوث تغيير كبير في الثمن يؤدي الى تغير طفيف في الكمية المطلوبة.

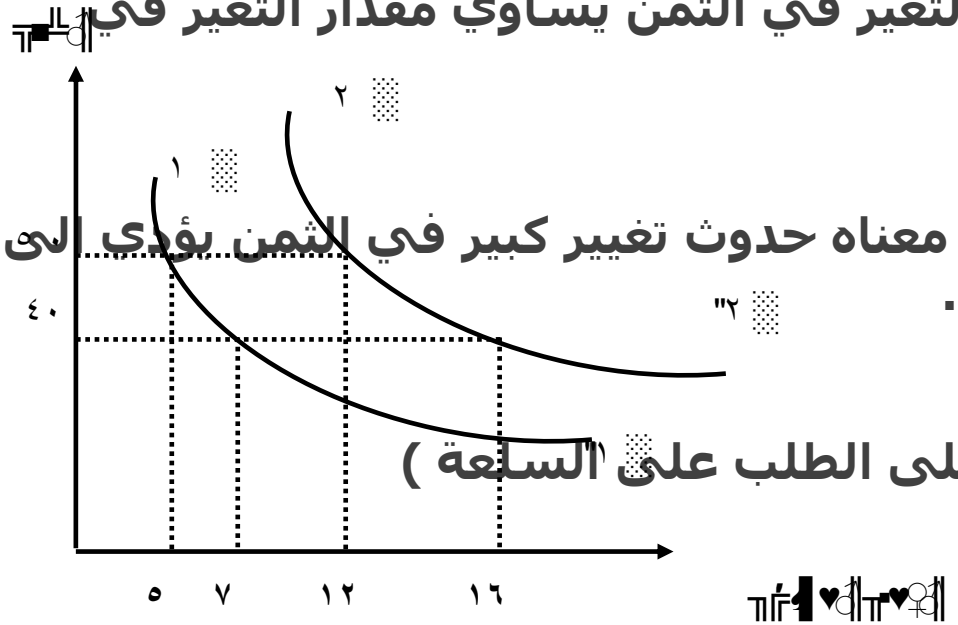

٢.دخل المستهلك :

منحنى رقم ٤ (أثر تغير الدخل على الطلب على السلعة)

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

[illegible]

[illegible] :

مرونة الطلب الدخلية =	(التغير في الطلب / الطلب الاصلي) / (التغير في الدخل / الدخل الاصلي)

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير في الطلب}}{\text{الطلب الاصلي}} \Big/ \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{الدخل الاصلي}}$$

[illegible] :

- [illegible] ⟸ [illegible] < ١ [illegible] .
- [illegible] ⟸ [illegible] = ١ [illegible] .
- [illegible] ⟸ [illegible] > ١ [illegible] .

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

٣. اسعار السلع البديلة والمكملة :

$$\text{المرونة التبادلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة (A)}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة (B)}}$$

وفيها نجد الحالات التالية :

- اذا كانت المرونة > ١ ذلك يعني ان الطلب على السلعة (A)مرن بالنسبة لسعر السلعة ((Bوأما اذا كانت المرونة أقل ، فذلك يعني ان الطلب على السلعة (A) غير مرن بالنسبة للسلعة (B)
- اذا كانت اشارة المرونة سالبة ، فذلك يعني ان ارتفاع سعر السلعة (B)يؤدي الى نقص الطلب على السلعة (A) ومنه فالسلعتان مكملتان.
- اذا كانت اشارة المرونة موجبة ، فذلك يعني ان ارتفاع سعر السلعة (B)يؤدي الى زيادة الطلب على السلعة ((A، ومنه فالسلعتان بديلتان.
- اذا كانت المرونة = ٠ فذلك يعني ان السلعتان مستقلتان .

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

4.شكل السوق :

المنحنى رقم ٥ (تبيين نقطة التوازن على المشروع)

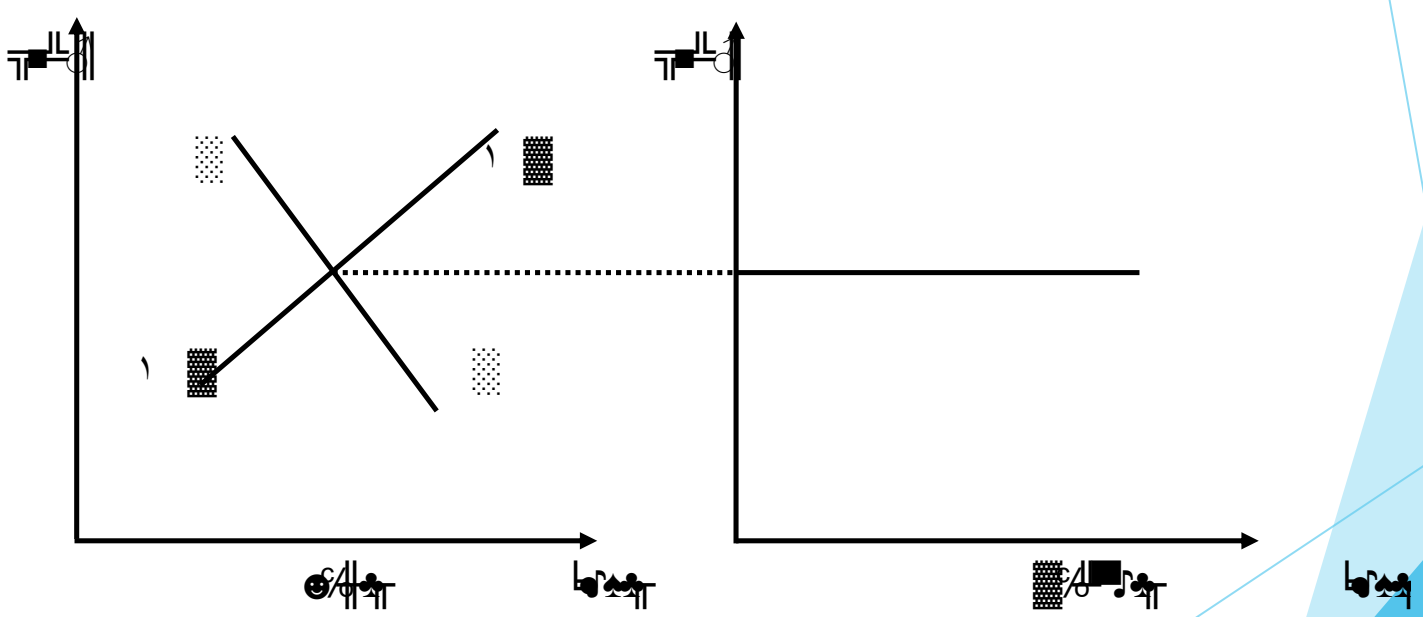

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

٥. خطة الاستثمار القومية ومكوناتها
٦. الدخل القومي ونمط توزيعه
٧. التدخل الحكومي
٨. عدد السكان والمعدات السكانية
٩. ميول واتجاهات الجماعات المؤثرة
١٠. جودة السلعة
١١. ذوق المستهلك

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

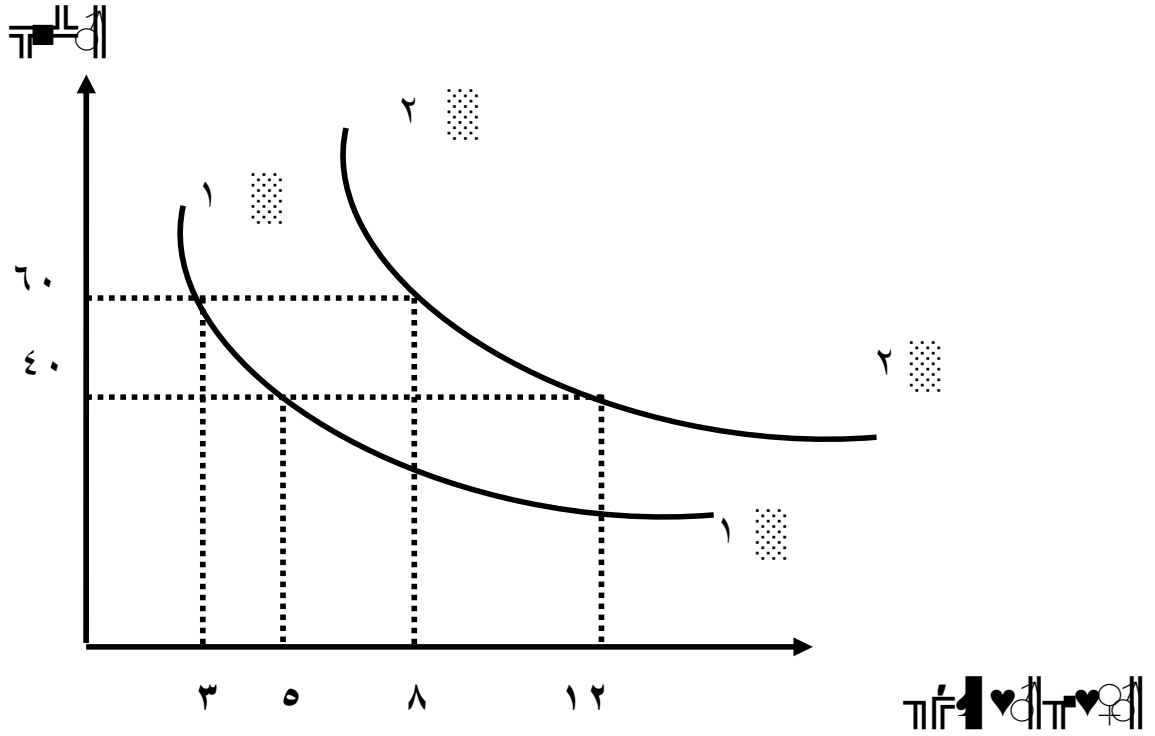

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

العوامل المحددة للعرض والتي يمكن حصرها في :

١. اهداف المشروعات:

فاذا كان هدف المشروع هو اكتساب الاسواق الجديدة ، حتى لو كان على حساب الارباح ، وذلك لفترة زمنية معينة ، فان المشروع سوق يقوم بعرض كميات اكبر من المنتجات التي تحقق له اقصى ربح ممكن.

٢. المستوى الفني والتكنولوجي :

لقد كان لاستعمال التقنيات الحديثة تكنولوجيا الأثر الايجابي في عملية الانتاج ، فلقد تضاعف مستوى انتاجية الفرد عدة مرات، نتيجة استعمال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في العملية الانتاجية.

٣. سعر السلعة :

ان العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة هي علاقة طردية ، فزيادة سعر السلعة يؤدي الى زيادة الكمية المعروضة وذلك بغية تحقيق المزيد من الارباح.

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

٤. اسعار خدمات عوامل الانتاج:

ان العلاقة بين توفر عوامل الانتاج والكمية المعروضة هي علاقة طردية، وذلك لكون توفر عوامل الانتاج وبأسعار منخفضة تؤدي الى زيادة الكمية المعروضة بغية تحقيق المزيد من الارباح ، لأن انخفاض اسعار عوامل الانتاج تؤدي الى نقص التكاليف التي يتحملها المنتجون ومنه زيادة هامش الربح.

٥. مرونة العرض:

لحساب مرونة العرض اهمية في تبيين مدى استجابة الكمية المعروضة وفقاً للتغير في سعرها، كما انها ترتبط بمرونة عرض خدمات عوامل الانتاج ، التي تشترك في انتاج السلعة والتي تزداد بزيادتها وتقل بانخفاضها.

٦. التغيرات في المخزون والقدرة على التخزين:

ان الكمية المعروضة من السلعة التي يستغرق انتاجها مدة زمنية قصيرة تكون اكبر من الكمية المعروضة من السلعة التي يستغرق انتاجها مدة زمنية كبيرة.

٧. البيئة الاستثمارية:

ان الاستقرار السياسي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار يعتبران من اهم العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين هذا ما يؤثر على الكمية المعروضة من السلعة ، فاستقرار البلاد السياسي يؤدي الى زيادة المستثمرين ومنه زيادة الانتاج من السلع.

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

٨. السياسة النقدية والائتمانية:

تؤثر السياسة النقدية والائتمانية في الكمية المعروضة من خلال تحكم البنك المركزي (بنك البنوك) في البنوك التجارية ، وفي قدرتها على خلق الودائع وذلك عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الواجب على البنوك الاحتفاظ بها ، هذا ما يترجم انخفاض القروض الممكن منحها للمشروعات وبالتالي عدم قدرة المشروعات على زيادة انتاجها.

الشكل ٥ (العوامل المحددة للعرض والطلب)

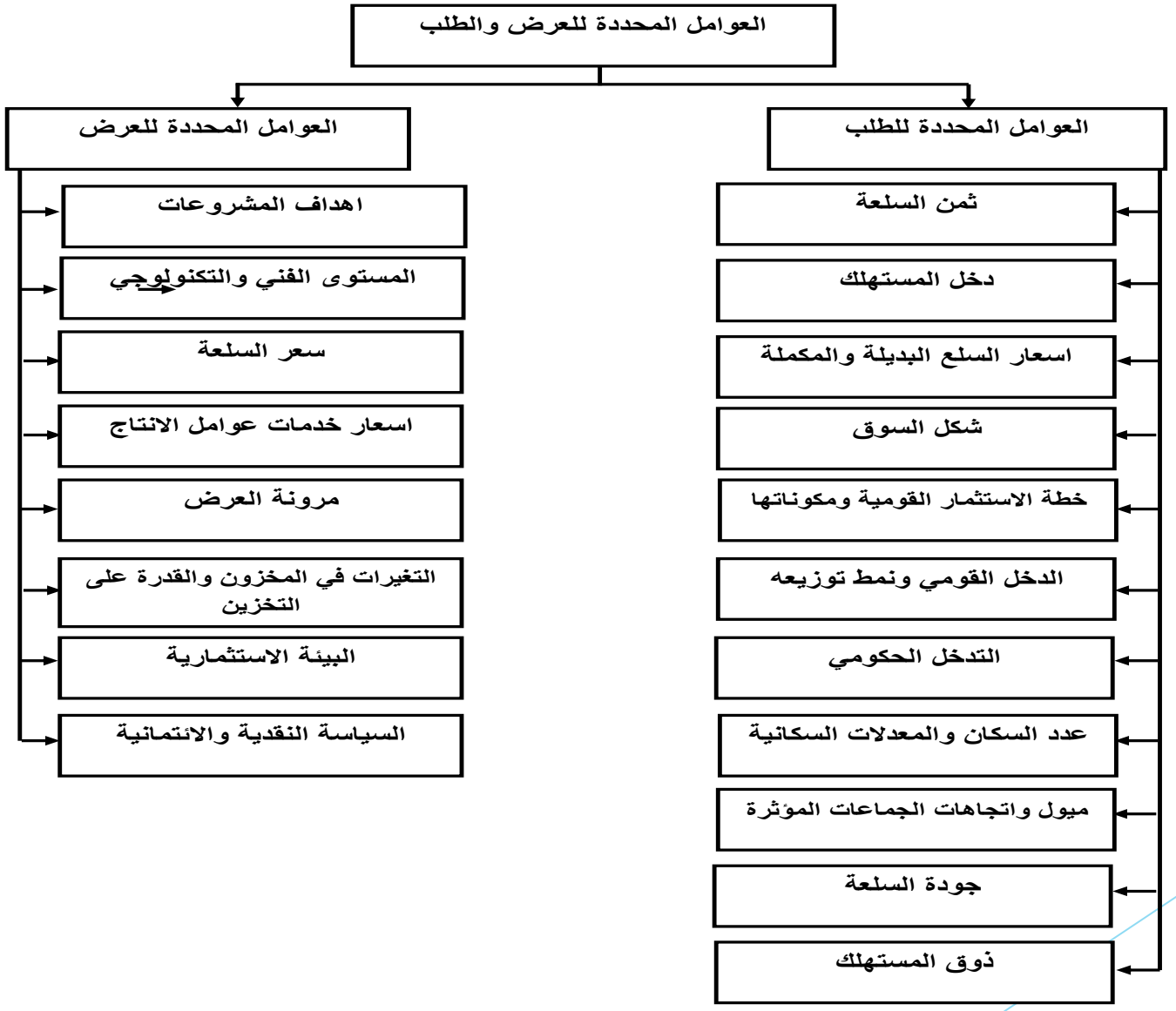
العوامل المحددة للعرض والطلب
العوامل المحددة للطلب
ثمن السلعة
دخل المستهلك
اسعار السلع البديلة والمكملة
شكل السوق
خطة الاستثمار القومية ومكوناتها
الدخل القومي ونمط توزيعه
التدخل الحكومي
عدد السكان والمعدلات السكانية
ميول واتجاهات الجماعات المؤثرة
جودة السلعة
ذوق المستهلك
العوامل المحددة للعرض
اهداف المشروعات
المستوى الفني والتكنولوجي
سعر السلعة
اسعار خدمات عوامل الانتاج
مرونة العرض
التغيرات في المخزون والقدرة على التخزين
البيئة الاستثمارية
السياسة النقدية والائتمانية

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

مصادر واساليب جمع المعلومات والبيانات

ان المشروع يحتاج الى مجموعة من معلومات وبيانات تساعده على معرفة وضعيته في السوق ، كما ان دراسة الجدوى هي دراسة علمية فهي تتطلب مجموعة معلومات وبيانات تساهم في هذه الدراسة، هذه المعلومات تختلف مصادر واساليب جمعها لذا فان مصادر جمع المعلومات تختلف من ناحية جاهزيتها، فهناك معلومات جاهزة وهناك معلومات لابد على الباحث ان يجمعها بنفسه، لذا نفرق بين مصدرين اساسيين لجمع المعلومات والبيانات وهما: -

اولاً : المصدر الغير ميداني (البيانات الثانوية) :

تعرف المعلومة حسب الحاجيات الانسانية فهي عبارة عن محتوى التبادلات بين الانسان ومحيطه. فمن مرادفات المعلومة نجد : (معطية ، حدث ، ملاحظة)

فمن المعلومة نجد:

- دور المعلومة هو الغاء عدم التأكد .

- علاقة التبادل بين المعلومة ومحيطها يسمح بتطور النظام الذي يستعمل المعلومة ، وذلك ما يؤدي الى تشغيل النظام وتطوره.

- البحوث السابقة : والتي يمكن الحصول عليها من :-

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

١.البيانات من المصادر التالي:-

*البيانات التي تنشرها الصحف ، وكالات الاعلان واجهزة البحوث المتوفرة في التلفزيون.

*البيانات التي تنشرها الاتحادات الصناعية والغرف التجارية.

*البيانات التي تنشرها البنوك التجارية والصناعية ، خاصة البنك المركزي .

*النشرات والمجلات العلمية .

*البيانات والمقالات المنشورة في المراجع العلمية، الدوريات ومراكز الابحاث التي تتوفر عليها الجامعات والمعاهد العلمية.

*البيانات التي تنشرها شركات المعلومات التسويقية المتخصصة.

*البيانات التي تنشرها ادارات البحث والتطوير والتمويل والانتاج التي تتوفر عليها الشركة.

٢.تقارير مندوبي البيع والموزعين والوسطاء:

قبل ان تعتمد المؤسسة على تقارير مندوبي او رجال البيع لابد من ان يكون الاستثمار البشري للمؤسسة جيد وذلك من خلال:

* توظيف رجال البيع.

* نظام أجري مغري.

* اشعار واعلام رجال البيع بالاستراتيجية المتبعة.

* وضع دورات تدريبية مستمرة.

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

2.تقارير مندوبي البيع والموزعين والوسطاء: قبل ان تعتمد المؤسسة على تقارير مندوبي او رجال البيع لابد من ان يكون الاستثمار البشري للمؤسسة جيد وذلك من خلال:

*** توظيف رجال البيع.**

*** نظام أجري مغري.**

*** اشعار واعلام رجال البيع بالاستراتيجية المتبعة.**

*** وضع دورات تدريبية مستمرة.**

٣.الإحصاءات الرسمية :

وتشمل على كل التقارير التي تنشرها الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية واجهزة الاحصاء ومصالح الحكومة، وذلك في شكل احصاءات كتعداد السكان ومعدلات الزواج وبيانات الخطط القومية وبيانات الصادرات والواردات .

فالبيانات والمعلومات الثانوية تقدم لنا العديد من المعلومات التي تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة على محددات نطاق السوق، ومن اهم تلك المعلومات:-

أ. بيانات ومعلومات عن السلعة والتكلفة .

ب. بيانات ومعلومات عن الاستهلاك والانتاج في الفترات السابقة والفترات المستقبلية.

ت. بيانات عن ظروف التسويق الجارية.

دراسة السوق والجدوى التسويقية للمشروع

ثانياً :المصدر الميداني او البيانات الاولية :

وهي تلك الدراسات التي تقوم على جمع المعلومات والبيانات وتحليلها واختيارها خصيصاً للمشروع من خلال استمارات الاستقصاء ، اما مصادر بيانات الدراسات الميدانية فهي :

١.الملاحظة : وذلك من خلال المشاهدة الفعلية لفريق البحث وتسجيل نتائج المشاهدة في كشوف معدة لهذا الغرض.

٢.الاستقصاء والمسح الميداني: وذلك من خلال قوائم استقصاء عن طريق المقابلة او البريد او التلفون.

٣.التجارب الميدانية او ما يسمى بالتجارب العلمية: لقياس ردود افعال العملاء للتغيير في الشكل او التصميم او الطعم او اللون للسلعة.

دراسة الجدوى الإجتماعية للمشروعات

دراسة الجدوى الإجتماعية

- أولا : مفهوم دراسة الجدوى الإجتماعية (القومية) للمشروع
- ثانياً : تقييم المشروعات من منظور الاقتصاد القومي (الجدوى الاجتماعية)
- ثالثاً : أسعار السوق وأسعار الظل
- رابعاً : مدى ملائمة أسعار الظل لتحليل الربحية على الاقتصاد القومي (الربحية الإجتماعية)
- خامساً : معايير تقييم المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي

أولا : مفهوم دراسة (القومية) للـ

يُقصد بها : تحديد أهمية المشروع لإجمالي المجتمع وللاقتصاد القومي على حد سواء .

ثانياً : تقييم المشروعات من منظور الاقتصاد القومي (الجدوى الاجتماعية)

عملية تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد القومي

الاقتصاد القومي له أهداف استراتيجية قومية يريد تحقيقها من خلال المشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة (السلعية و الخدمية) والتي تتواجد في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

مع المزيد من التطور في الفكر الاقتصادي بدأ الاقتصاد القومي لتحقيق أهدافه الإقتصادية في محاولة البحث عن وسائل تضمن ألا يكون هناك تعارض بين المصالح الخاصة ومصلحة المجتمع ككل .

أصبحت معايير الربحية الاجتماعية من أهم تلك الوسائل التي تعمل على الربط بين الأهداف الاقتصادية للمجتمع والمشروع الاستثماري من خلال ما يعرف بالتخطيط التأشيري .

ثانياً : تقييم المشروعات من منظور الاقتصاد القومي (الجدوى الاجتماعية)

- كل مجموعة من معايير التقييم للمشروعات سواء معايير الربحية التجارية أو معايير الربحية الاجتماعية هي عبارة عن بديلة للأخرى ، بل على العكس كلاهما ضروريا عندي اتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح وبخاصة بالنسبة للسلطات الاقتصادية التنفيذية عند منح الموافقات أو التراخيص لمزاولة النشاط .
- والخلاصة أن الاقتصاد القومي له أهدافه الاقتصادية التي يسعى لتحقيقها و أصبح له معاييره التي تتم المشروعات الاستثمارية على أساسها من وجهة النظر القومية و تعظيم الربحية الاجتماعية، إلا انه لا يتجاهل معايير الربحية التجارية فالنظرة أصبحت للإثنين ضرورية .
- على المستثمر أن يثبت للحكومة أن هذا المشروع له جدوى على مستوى الإقتصاد لقومي وله ربحية اجتماعية بالإضافة إلى ربحيته التجارية .
- أصبحت السلطات الاقتصادية الحكومية حريصة على معرفة الجدوى الاجتماعية للمشروع وحرصها ألا يكون هناك تعارض بين المصلحة الخاصة ومصلحة المجتمع ككل .

ثانياً : تقييم المشروعات من منظور الاقتصاد القومي (الجدوى الاجتماعية)

من الضروري أن يتناول هذا المبحث عدداً من النقاط ، أهما :

1. **الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي ومعايير التقييم المستخدمة**
2. مفهوم الربحية الاجتماعية وأهم مجالات التقييم الاجتماعي للمشروع
3. الاختلافات الأساسية بين تقييم المشروعات بمعايير الربحية الاجتماعية ومعايير الربحية التجارية .
4. أسعار السوق وأسعار الظل
5. مدى ملائمة أسعار الظل لتحليل الربحية على الاقتصاد القومي (الربحية الاجتماعية)
6. معايير تقييم المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي

١-الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي ومعايير التقييم المستخدمة

- **الجدول الآتي يوضح أهم أهداف الاقتصاد القومي**

الأهداف الاقتصادية	الأثر المراد قياسه	معايير التقييم للربحية الاجتماعية على المستوى القومي
١ـ هدف زيادة الدخل القومي. ٢ـ هدف التوظيف الكامل . ٣ـ هدف توازن ميزان المدفوعات . ٤ـ هدف الحفاظ على قيمة العملة الوطنية واستقرار سعر الصرف . ٥ـ هدف حماية البيئة .	الناتج والدخل الأثر على العاملين الأثر على ميزان المدفوعات . الأثر على قيمة العملة الوطنية الأثر على البيئة	معيار القيمة المضافة معيار التوظيف معيار ميزان المدفوعات معيار سعر الصرف معيار حماية البيئة

٢- مفهوم الربحية الاجتماعية وأهم مجالات التقييم الاجتماعي للمشروع

الربحية الاجتماعية على مستوى الاقتصاد القومي تعني قياس الآثار المختلفة للمشروع الاستثماري على الاقتصاد القومي ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع . ومن ثم تعظيم المصلحة والنفع العام للمجتمع في مجموعة والصورة العامة للربحية الاجتماعية = { إجمالي العوائد الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة – إجمالي التكاليف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة } وهي عكس الربحية التجارية

١. دراسة جدوى المشروعات العامة المملوكة للدولة كلياً أو تساهم فيها جزئياً سواءً الجديدة أو التوسعية .
٢. دراسة جدوى البرامج العامة أو الممولة من الدولة ، مثل برامج التنمية كالطرق العامة والإسكان والصحة وبرامج البحث والتطوير في المؤسسات العامة أو الخاصة .
٣. دراسة جدوى المشروعات التي تحتاج إلى الحصول على ترخيص لمزاولة نشاطها أو ترغب في الحصول على قروض أو إعانات أو دعم من الدولة أو إعفاءات ضريبية وحماية جمركية .
٤. دراسة جدوى المشروعات ذات المساهمة الأجنبية الكاملة أو الجزئية خاصة تلك التي ترغب في الإستفادة من الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو من القروض .
٥. دراسة جدوى المشروعات والبرامج الممولة من الخارج مثل برامج

٣-الاختلافات الأساسية بين تقييم المشروعات بمعايير الربحية الاجتماعية ومعايير الربحية التجارية

معايير تقييم الربحية الاجتماعية	معايير تقييم الربحية التجارية
١- تحديد مدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع وقياس مدى استخدام المشروع للموارد الاقتصادية المتاحة وتحدد كل تلك الجوانب ما يسمى صافي العائد الاجتماعي	١- يركز على الربحية التجارية أي العائد والربحية اللذان يعظمان منفعة المستثمر .
٢- يقوم بقياس وتقدير الآثار الكلية للمشروع سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أي الأخذ في الاعتبار ما يعرف بعلاقات التشابك الاقتصادي بين المشروعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة .	٢- يقوم على تحليل المنافع والتكاليف النقدية المباشرة للمشروع ، والأخذ في الاعتبار الآثار النقدية المباشرة الملموسة فقط ، أي قياس المنافع والتكاليف المترتبة على المشروع بغض النظر عن الآثار التي يحدثها في غيره من المشروعات فيما يعرف بالتشابك الاقتصادي بين المشروعات
٣- يعتمد على ما يسمى أسعار الظل (الأسعار الاجتماعية) لأنها تعكس المنافع والتكاليف الحقيقية الموازية للتضحية التي يقوم بها الاقتصاد القومي بتخصيصه موارد معينة لمشروع معين	٣- يعتمد القياس على أسعار السوق لتقدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة .
٤- يستخدم سعر الخصم الاجتماعي المعبر عن التكلفة الحقيقية للموارد المالية من وجهة نظر المجتمع ، لأن سعر الخصم المعمول به في تقييم المشروعات بمعايير الربحية التجارية لا يعتبر مقبولا من وجهة نظر المجتمع لأنه لا يعكس السلم التفضيلي للمجتمع في الحاضر	٤- يستخدم سعر الخصم المعبر عن معدل العائد البديل أو متوسط سعر الفائدة السائد في السوق أو المتوسط المرجح لتكلفة الأموال كأساس للخصم أو تكلفة رأس المال
	٥- تعتبر إعانات الدعم الحكومي إيراداً أي تدفقاً نقدياً داخلاً في تقييم المشروعات .

٤- أسعار السوق وأسعار الظل

أسعار السوق هي القيمة التي يدونها المستثمر لقاء استخدامه للموارد الاقتصادية مثل المواد الخام ، استخدام الأيدي العاملة ، استخدام الأراضي والمباني

أسعار الظل فهي تلك الأسعار التي يتم احتسابها من وجهة تكلفتها للاقتصاد القومي ، أي هي أسعار السوق المعدلة ، وذلك لتعكس التكلفة الحقيقية للمجتمع .

وهناك عدة أسباب لتعديل أسعار السوق أو استخدام أسعار الظل للتعبير عن تكاليف المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني وأهم هذه الأسباب ما يأتي

أ- وجود الإحتكار : فالمعروف أن المحتكر أي المنتج الوحيد في السوق وكذلك المنافسة الاحتكارية أي وجود عدد من المنتجين لإنتاج سلعة لا تكون لها بدائل جيدة في السوق ، تكون الأسعار في مثل هذه الأسواق أعلى من التكلفة الاجتماعية .

ب- وجود ضرائب على الإنتاج ، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر الذي تباع فيه السلعة أو الخدمة ، والضريبة من وجهة نظر الاقتصاد ما هي إلا عملية تحويلية من المكلف بالدفع إلى صندوق أو خزانة الدولة ، وهي بهذا لا تساهم بالعملية الإنتاجية بقدر ما هي وسيلة لتحقيق إيرادات للدولة . وهناك ضرائب جمركية تُفرض على السلع المستوردة من قبل الدولة وذلك عند تقييم المشروع العام ، فيجب تخفيض وتعديل السعر الذي تستورد على أساسه السلعة أي احتساب الآلات والمعدات والمركبات في المشروع العام بدون الضرائب الجمركية ، وهذا ما يطلق عليه سعر الحدود Border Price **أي السعر من بلد المصدر إلى بلد المستورد بما في ذلك سعر الشراء ، تكاليف النقل والشحن إلى ميناء (Cost Insurance and Fright) سيف CIF المستورد وهو سعر بدون الضرائب ويطلق على هذا السعر.**

ت- وجود بطالة بنسبة عالية ، يقصد بوجود بطالة عالية حين يكون هناك عدد كبير من المؤهلين والقادرين على العمل ولكن لا توجد وظائف أو فرص عمل لاستيعاب هذه الأعداد الكبيرة ولذلك إذا أقيم مشروع عام كبير في منطقة ما من البلاد واستُخدم هؤلاء العاطلين عن العمل في المشروع، فإن الأجور المدفوعة لهم لا تحتسب من تكاليف المشروع ، وذلك لأن التكاليف بالنسبة للاقتصاد القومي هي مقدار الانخفاض في الإنتاج نتيجة استخدام هؤلاء العمال ، وطالما أن الانخفاض يساوي صفراً لذلك فإن التكال
إذا كانت هناك بطالة في الم

الانتقادات الموجهة لمعايير أسعار الظل أو الأسعار المحاسبية فهي :

- صعوبة حسابها لصعوبة تقدير التدفقات الداخلة والخارجة لهذه المشاريع .
- صعوبة تقدير المنافع والتكاليف الاجتماعية نظراً لصعوبة قياسها من الناحية الكمية .

٥. مدى ملائمة أسعار الظل لتحليل الربحية على الاقتصاد القومي (الربحية الاجتماعية)

المناهج العالمية للتقييم لا تقتصر على هدف الكفاءة في تخصيص الموارد ، بل تمتد إلى عمليات التقييم دوراً هاماً في تتبع آثار المشروعات الاستثمارية على توزيع الدخل ، ليأتي اختيار المشروعات كموجة لهذه الآثار ولإحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أما عن طريق تحفيز المدخرات أو عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخول المحدودة ، أو العمل على التوفيق بين هذين

إن هذه المناهج التي تأخذ بأهداف الكفاءة في تخصيص الموارد والتوزيع أيضاً ، تستخدم أساساً أسعار السوق ثم تتبعها بتعديل آخر في الأسعار لأخذ الآثار التوزيعية في الاعتبار ، والأسعار الجديدة التي تتضمن الكفاءة والتوزيع تسمى الأسعار الظلية في بعض المناهج ، والأسعار المحاسبية في مناهج أخرى .

إن أسعار الظل هي تلك الأسعار التي يمكن أن تسود في حالة التوازن العام في سوق المنافسة الكاملة وتكون مساوية للقيمة الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج ، بحيث تأخذ في الاعتبار جميع الاستخدامات البديلة لتلك العناصر مع الأهداف الاجتماعية . أن أسعار الظل تحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على مستويات الاقتصاد القومي ، وتهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة

لقد تولدت فكرة استخدام أسعار الظل خلال الجدل الذي دار حول عرض العمل غير المحدود والتي يفترض أنها تحكم أوضاع العديد من الدول النامية ، حيث يرى كثير من الاقتصاديين أن الدول النامية تعاني من اختلال في عرض عوامل الإنتاج ، ولهذا ساد لفترة أن تكلفة استيعاب فائض العاملين في المشروعات الاستثمارية تكاد تقترب من الصفر . بل يرى البعض أنها قد تكون قيمة سالبة أي عائد وليست تكلفة

يجب أن تشتق أسعار الظل من التحليل التوازني العام للاقتصاد القومي ، والذي يشترط وجود دالة لهدف الاقتصاد القومي وكافة قيود هذا الاقتصاد ، وتطور الفكر الاقتصادي فيما يختص بتحديد أسعار الظل إلى مرحلة متقدمة على المستوى النظري ، ولكنها لم تعرف طريقها للتطبيق العملي وهي مرحلة استخدام نماذج البرمجة الخطية للنظام الاقتصادي الكلي واشتقاق أسعار الظل من البرنامج المقابل للبرنامج الأصلي لأن أي مشكلة في البرمجة الخطية يمكن اعتبارها ذات وجهين إذا كان البرنامج الأول يهدف إلى تعظيم الربح ، يصبح البرنامج المقابل للمشكلة وإيجاد حل أمثل له ، نستطيع الحصول على أسعار الظل التي تحقق ذلك الحل الأمثل . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من ينادي بأن الأسعار التي نحصل عليها من هذا التحليل هي الوحيدة التي يجب أن يطلق عليها أسعار الظل وفقاً لتعريفها ، والتي تعكس الأسعار التوازنية الدقيقة في ضوء أهداف وقيود التنمية

أغلب الانتقادات التي وجهت إلى أسعار الظل المقدرة عن طريق المنهجية ، ركزت على عدم إمكانية التطبيق في الدول النامية ، نظراً لما تتطلبه من توافر معلومات كثيرة عن دوال الإنتاج للسلع المختلفة وعن الكميات المتاحة من عناصر الإنتاج أو المعاملات الفنية للإنتاج على مستوى الاقتصاد القومي وكنتيجة للتشوهات الموجودة في اقتصاديات الدول النامية والتي تجعل عملية بناء النموذج في إطاره النظري عملية صعبة

٥. مدى ملائمة أسعار الظل لتحليل الربحية على الاقتصاد القومي (الربحية الاجتماعية)

- هناك مجموعتان من المعارضين لاستخدام أسلوب أسعار الظل في الدول النامية على [illegible] :

-المجموعة الأولى : وترى أنه في أ حالة وجود مظاهر احتكارية في إحدى القطاعات فإن إخضاع القطاعات الأخرى للعمل في ظروف المنافسة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة كفاءة الاقتصاد القومي ، بمعنى آخر إن وجود عوامل الاختلال والتشوه السعري خارج نطاق المشروع ، فإن استخدام أسعار الظل من جانب المشروع لا يؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد القومي ، وبالتالي فلا يكون هناك مبرر من استخدام أسعار الظل ، ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة توازن الأسعار السوقية ، والسؤال هل تقييم المشروعات بأسعار الظل سوف يدفع الحكومة إلى تغيير سياستها التي تؤدي إلى حدوث اختلال وتشويه في نظام الأسعار ؟ إن الإجابة الأكثر احتمالا هو عدم توقع حدوث ذلك ، مما

- المجموعة الثانية : ترى أنه إذا ب كانت أسعار الظل تعبر عن الكفاءة فقط فيجب رفضها لأنه حتى إذا تحققت هذه الكفاءة ، فليس هناك ما يضمن الاستغلال الكامل للموارد أو عدالة التوزيع ، ولذلك ترفض هذه المجموعة مناهج التقييم التي تستخدم أسعار الظل لتحقيق الكفاءة كهدف وحيد ، وذلك لعدم كفايتها وعدم تعبيرها بشكل دقيق عن المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية .

٦- معايير تقييم المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي

هناك مدخلان للتعامل مع معايير تقييم المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي

المدخل الأول يقسم تلك المعايير إلى ثلاث مستويات يركز المستوى الأول على معايير صافي القيمة المضافة للقومية بتفضيلاته المختلفة والمفاهيم المرتبطة به باعتباره المعيار الأساسي لتقييم المشروعات على المستوى القومي أما المستوى الثاني فيركز على ما يسمى بالمعايير الإضافية للتقييم الاجتماعي للمشروعات حيث يشمل على معايير تقيس الأثر على العاملين والأثر على توزيع الدخل والأثر الصافي للمشروع على النقد الاجنبي والقدرة على المنافسة الدولية أما المستوى الثالث فينطوي على معايير ترتبط باعتبارات تكميلية يصعب قياسها بسهولة وهي الاعتبارات والجوانب المتعلقة بالمرافق الأساسية والجوانب المتعلقة بالمعارف الفنية والجوانب المتعلقة بالبيئة .

المدخل الثاني ينطوي على محاولة الربط بين معايير تقييم المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي بالأهداف الاقتصادية الرئيسية لهذا الاقتصاد . وسنحاول عرض وتحليل هذه المعايير من خلال المدخل الثاني حيث سيتعامل مع :

١- معيار صافي القيمة المضافة القومية بتفصيلاته ومفاهيمه على أساس قياس الأثر على الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي ،

٢-مدى مساهمة المشروع في الناتج أو الدخل ، وهكذا سنختار التعامل مع معيار التوظيف لقياس الأثر على العاملين ضمن المعايير الإضافية

٣-معيار ميزان المدفوعات ومعيار سعر الصرف في إطار قياس الأثر الصافي للمشروع على النقد الأجنبي والقدرة على المنافسة الدولية باعتبارها ضمن المعايير الإضافية طبقاً للمدخل الأول وفي نفس الوقت يمكن أن نقيس مدى مساهمة المشروع في تحسين ميزان المدفوعات والحفاظ على قيمة العملة الوطنية واستقرار سعر الصرف

٥-معيار حماية البيئة لقياس الأثر على البيئة ويقع هذا المعيار طبقاً للمدخل الأول ضمن المعايير التي ترتبط باعتبارات تكميلية ، ومن ثم يتحقق الهدف من عرض معايير تقييم المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي

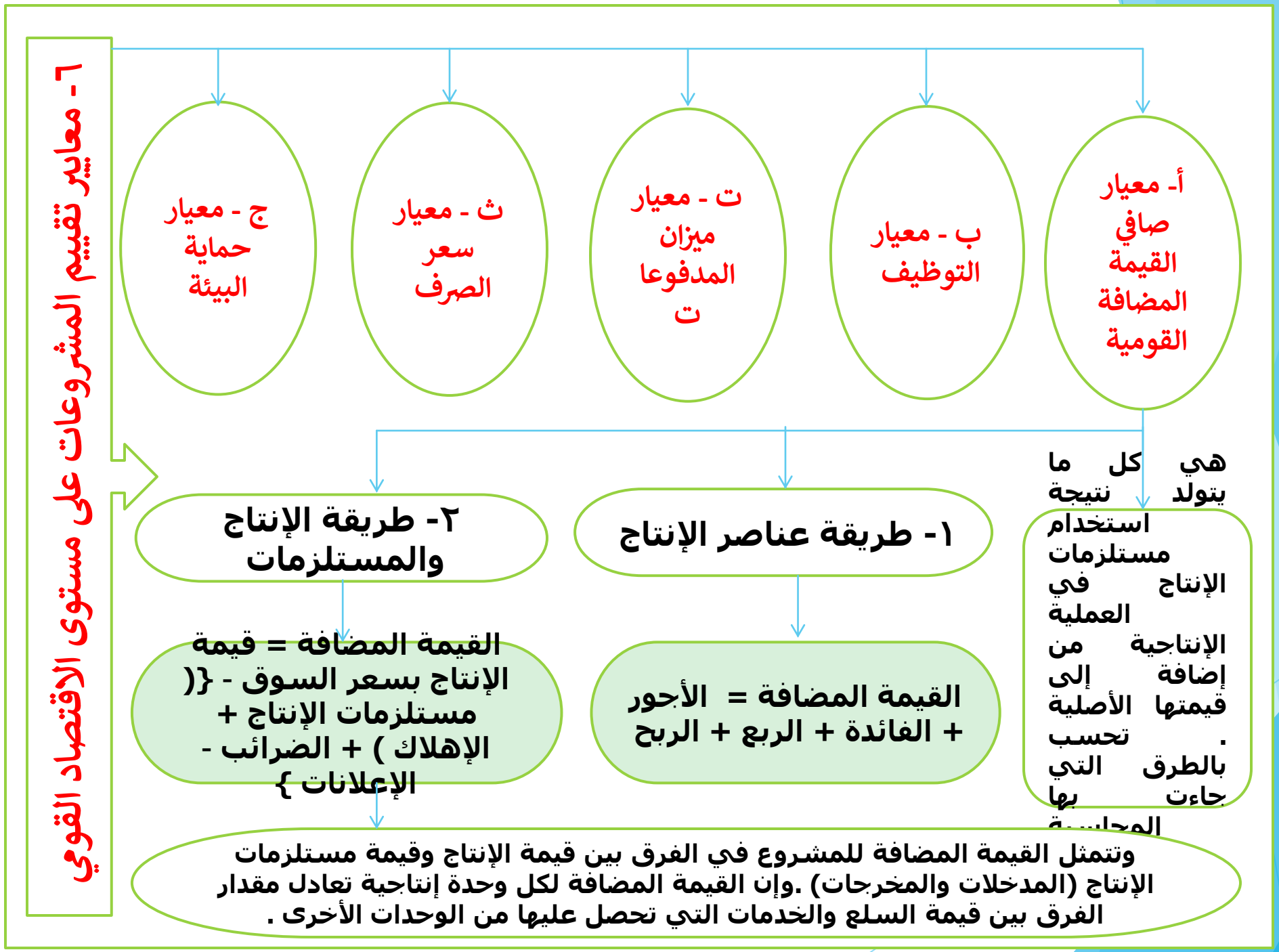
٦- معايير تقييم المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي
أ- معيار صافي القيمة المضافة القومية
ب - معيار التوظيف
ت - معيار ميزان المدفوعات
ث - معيار سعر الصرف
ج - معيار حماية البيئة
هي كل ما يتولد نتيجة استخدام مستلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية من إضافة إلى قيمتها الأصلية . تحسب بالطرق التي جاءت بها المحاسبة
١- طريقة عناصر الإنتاج
القيمة المضافة = الأجور + الفائدة + الربع + الربح
٢- طريقة الإنتاج والمستلزمات
القيمة المضافة = قيمة الإنتاج بسعر السوق - {(مستلزمات الإنتاج + الإهلاك) + الضرائب - الإعلانات }
وتتمثل القيمة المضافة للمشروع في الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج (المدخلات والمخرجات) .وإن القيمة المضافة لكل وحدة إنتاجية تعادل مقدار الفرق بين قيمة السلع والخدمات التي تحصل عليها من الوحدات الأخرى .

أ- معيار صافي القيمة المضافة القومية ومعدل العائد الاجتماعي

- وعند استخدام معيار صافي القيمة المضافة لأغراض التقييم الاجتماعي للمشروع فإنه يجب التعامل مع المفاهيم الآتية :

١- القيمة المضافة الإجمالية في أي سنة خلال العمر الاقتصادي للمشروع = قيمة الإنتاج بسعر البيع – قيمة مستلزمات الإنتاج .

٢- قياس أثر المشروع على الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي ويتم من خلال :

A. القيمة المضافة الصافية
B. القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية
C. معدل العائد الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية

٣- القيمة المضافة في حالة ندرة بعض الموارد الاقتصادية ،وهي:

A. ندرة رأس المال
B. ندرة العاملين الماهرين
C. ندرة النقد الأجنبي

٢- قياس أثر المشروع على الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي

A. القيمة المضافة الصافية ، وتستخدم بصورتين :

- القيمة المضافة الصافية في أي سنة = قيمة الإنتاج بسعر السوق - (قيمة مستلزمات الإنتاج + قسط الإهلاك)
- القيمة المضافة الصافية لكل السنوات = (إجمالي قيمة الإنتاج بسعر السوق) - (مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج + مجمع الإهلاك خلال العمر الاقتصادي للمشروع)

وأساس تقييم المشروع طبقاً لمعيار القيمة المضافة الصافية هو :

١- معرفة مساهمته في الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي ، أي معرفة صافي القيمة المضافة القومية

٢-تقييم أثر المشروع على الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي خلال عمره الإقتصادي ، ويعتبر مؤشراً لمدى سلامة المشروع الاستثماري من وجهة نظر الاقتصاد القومي

٣- ترتيب المشروعات التي تحقق

$$\frac{\text{القيمة المضافة للمشروع في طوال حياة المشروع}}{\text{القيمة المضافة للإقتصاد القومي (الناتج المحلي × الاجمالي) في نفس الفترة}} \times 100 - (\%)$$

المشروعات التي تحقق قيمة

والمخرجات أو البحث عن مشرو

استخدام الصيغة الاتية :

على أن يحسب هذا المؤشر سنة بسنة طوال عمر المشروع ويستخدم على أساس أنه كلما ارتفعت نسبة المساهمة كلما ارتفعت معدلات الربحية الاجتماعية والعكس صحيح . ويلاحظ أن القيمة المضافة الصافية خلال عمر المشروع تتكون من جزئين هما :

الجزء الأول : صافي القيمة المضافة القومية ، وهو ذلك الجزء الذي يتم توزيعه داخل الدولة ويستخدم في قياس العائد الاجتماعي للمشروع بالنسبة للمجتمع .

الجزء الثاني : القيم

صافي القيمة المضافة القومية = (إجمالي الإنتاج بسعر السوق) – (إجمالي مستلزمات الإنتاج + مجموع الأهلاك خلال عمر المشروع + مجموع التحويلات للخارج)

بتحويلها ، وأرباح المساه

وح

ات

لأصحاب حقوق المعرفة . وينتج عن تحليل المكونين السابقين للقيمة المضافة ، ضرورة تقدير صافي القيمة المضافة المحلية المتولدة من المشروع والتي يتم حسابها عن طريق استبعاد كافة المدفوعات المحولة للخارج ، لتحديد الجزء من القيمة المضافة الصافية الذي يضيف إلى الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي للدولة ويساهم في الرخاء الاقتصادي القومي لها وعلى ذلك تصبح الصيغة المطلوبة على النحو الآتي :

2- قياس أثر المشروع على الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي

. القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية : ويمكن الحصول عليها من B خلال :

ضرب صافي القيمة السنوية × معامل الخصم المقابل لسعر الخصم الاجتماعي ويعرف سعر أو معدل الخصم الاجتماعي على أنه المعدل الذي تتناقص به القيمة التي يعطيها الاقتصاد القومي أو المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية ، ويعرفه دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية على أنه :" التقدير الكمي الذي يعطيه المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية "

$$NSAVP = \sum_{n=1}^{h} \frac{NAVS}{(1+Rs)^n} - K$$

يستخدم سعر الفائدة الذي تتعامل به الدولة سواء في الإقراض العالمية وبخاصة القروض طويلة الأجل كأساس لتقدير سعر ا استخدامه في تقييم المشروعات الاستثمارية ، كما يجب أن بشكل دوري وتعديله إذا تطلب الأمر بحيث يتماشى مع الظرو العالمية والمحلية . وتكون صيغة القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية على النحو التالي :

حيث أن

NSAVP : القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة

Rs : سعر الخصم الاجتماعي الذي تخصم به صافي القيمة المضافة القومية السنوية للوصول إلى القيم الحالية .

K : القيمة الحالية للأموال المستثمرة ، N : العمر الافتراضي للمشروع

* لاعتماد الموافقة على المشروع محل التقييم أن تكون القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية أكبر من الصفر أي رقماً موجباً وإلا كان المشروع لا يضيف شيئاً للدخل القومي ويرى آخرون أن تتم مقارنة القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية بالأجور ويترتب على هذه المقارنة أحد النتائج الآتية :

النتيجة الأولى : أنه قد ينتج عن المقارنة قيمة موجبة وذلك في حالة إذا كانت القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية تزيد عن القيمة الحالية للأجور ويعتبر المشروع في هذه الحالة له ربحية اجتماعية ومن ثم مقبول وعند ترتيب المشروعات يفضل المشروع الذي يحقق أكبر قيمة موجبة .

2- قياس أثر المشروع على الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي

. معدل العائد الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية : ويوضح هذا **المعيار نسبة الفائض C الحقيقي إلى استثمارات المشروع** ، ومن ثم يعبر عن العلاقة بين القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية خلال عمر المشروع مطروحاً منها القيمة الحالية للأجور

$$\frac{\text{القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة – القيمة الحالية للأجور}}{\text{القيمة الحالية لاستثمارات المشروع}}$$

ودلالة معدل العائد الاجتماعي تشير إلى أن المشروعات الاستثمارية الأكثر تفضيلاً هي التي تحقق معدل

وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان المشروع مفضلاً عن غيره في إطار ندرة وكلما أدت هذه النسبة إلى

وارد الاجتماعية ، وهي:

$$\text{الكفاء النسبية في حالة ندرة رأس المال} = \frac{\text{القيمة الحالية للقيمة المضافة}}{\text{القيمة الحالية لاستثمارات الكلية}}$$

كلما ارتفعت الكفاءة النسبية للوحدة من تكلفة العاملين الماهرين وبالتالي ما تضيفه للاقتصاد

ند

$$\text{الكفاء النسبية في حالة ندرة العاملين الماهرين} = \frac{\text{القيمة الحالية للقيمة المضافة}}{\text{القيمة الحالية لأجور العاملين الماهرين}}$$

وتحسب صافي تكلفة المشروع من قيمة **ندرة ال**

$$\text{الكفاء النسبية في حالة ندرة النقد الأجنبي} = \frac{\text{القيمة الحالية للقيمة المضافة}}{\text{القيمة الحالية لصافي تكلفة المشروع من النقد الاجنبي}}$$

النقد الاجنبي على أساس الفرق بين المصروفات والإيرادات من النقد الاجنبي خلال عمر المشروع وبالتالي لا يمكن تطبيق هذه النسبة إلا إذا زادت مصروفات المشروع من النقد الاجنبي عن الإيرادات الناتجة عنه .

ند

والخلاصة ان معيار القيمة المضافة والمفاهيم المرتبطة به يعتبر أسلوباً كمياً يسهل قياسه ويحدد مساهمة المشروع الاستثماري في الدخل القومي أو الناتج المحلي الاجمالي ويعتمد في حسابه على أسعار السوق ، ولكن في نفس الوقت لا يعكس النطاق الكامل لباقي الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد القومي ، مما يتطلب ضرورة الاعتماد على معايير أخرى مكملة لمعيار القيمة المضافة وهو ما سيتم تناوله خلال الأربعة معايير الآتية .

ب- معيار التوظيف

يعتبر معيار التوظيف من المعايير الإضافية التي يمكن استخدامها إلى جانب معيار القيمة المضافة باعتباره المعيار الأساسي لتقييم المشروعات من منظور الاقتصاد القومي.

- ويهدف معيار التوظيف إلى تحديد حجم العاملين الذين يساهمون في المشروع في توظيفهم سواء كانوا عاملين ماهرين او غير ماهرين وسواء كانوا عاملين مباشرين أو غير مباشرين .
- العاملين الماهرين هم العاملين المدربين والعاملين غير الماهرين هم غير المُدربين.
- فإن العاملين المباشرين هم مقدار فرص العمل الجديدة داخل المشروع الاستثماري والعاملين غير المباشرين هم فرص العمل التي يولدها المشروع من المشروعات الأخرى التي له تأثير أمامي وخلفي على نشاطها في إطار علاقات التشابك الاقتصادي .
- وترتفع درجة الربحية الاجتماعية كلما أتاح المشروع فرص عمل سواء مباشرة أو غير مباشرة .
- يهتم معيار التوظيف بمعرفة عدد العمال الوطنيين الذي سيوظفهم المشروع ونسبتهم إلى إجمالي العاملين في المشروع بفرض أن المشروع يستخدم عاملين وطنيين وعاملين أجانب .
- يهتم أيضا معيار التوظيف بمعرفة متوسط أجر العمل العامل الوطني مقارنة

خطوات قياس أثر المشروع على العاملين كما يأتي :

1. تقدير عدد العمال المَهَرَة وغير المهرة الذين سوف يتم استخدامهم بشكل مباشر في المشروع خلال سنة عادية .
2. تقدير عدد العمال المهرة وغير المهرة الذين سوف يتم استخدامهم في مشروعات أخرى مرتبطة بالمشروع الاستثماري محل دراسة الجدوى والتقييم سواء بالنسبة للمشروعات التي تزود المشروع الأصلي بالمدخلات أو المشروعات التي تستخدم مخرجات المشروع الأصلي .
3. تقدير قيمة الاستثمارات في المشروع الاستثماري محل دراسة الجدوى والتقييم وكذلك الاستثمارات في المشروعات المرتبطة والتي سينتج عنها فرص عمل إضافية .
4. إذا وجد عمال أجانب يتم تطبيق المؤشرات الخاصة بنسبة العمال الوطنيين إلى إجمالي العمال وكذلك نسبة الأجور للعمال الوطنين إلى إجمالي الاجور .

وبناء على هذه العناصر والخطوات يمكن تحديد أثر المشروع على العمال :

١- معيار التوظيف الاجمالي لقياس الأثر على

$$\frac{\text{العدد الكلي للعمال الجدد}}{\text{الاستثمارات الكلية (مباشرة وغير مباشرة)}}$$

٢- معيار التوظيف الجزئي لقياس الاثر على العاملين

$$\frac{\text{عدد العاملين المباشرين}}{\text{الاستثمارات المباشرة (داخل المشروع)}}$$

٣- معيار التوظيف الجزئي لقياس الأثر على العمال

$$\frac{\text{عدد العاملين الغير مباشرين}}{\text{الاستثمارات غير المباشرة}}$$

٤- معيار التوظيف الجزئي لقياس الاثر على العمال

$$\frac{\text{عدد العاملين الماهرين}}{\text{الاستثمارات الكلية}}$$

وترتفع درجة الربحية الاجتماعية للمشروع طبقاً للمؤشرات الاخيرة ، كلما ارتفعت نسبة العمال الوطنيين إلى إجمالي العمال بالمشروع ، وكلما ارتفع متوسط نصيب العامل الوطني من إجمالي الأجور السنوية للعاملين في المشروع الاستثماري عبر سنوات التشغيل لهذا المشروع .

هناك معايير جزئية أخرى في حالة ما إذا كان المشروع يضم عمال وطنيين وعمال أجانب حيث يمكن ان نقوم في هذه الحالة بحساب المؤشرات الآتية :

- نسبة العمال الوطنيين إلى اجمالي العمال بالمشروع .
- نسبة العمال الأجانب إلى إجمالي العمال بالمشروع .

ت- معيار ميزان المدفوعات

يهدف إلى قياس أثر المشروع الاستثماري على ميزان المدفوعات ، وبالتالي التعرف على مدى مساهمة المشروع في دعم وتحسين أوضاع ميزان

معيار ميزان المدفوعات = (الصادرات السلعية + المتحصلات والتحويلات من النقد الاجنبي من مصادر أخرى) - (الواردات السلعية + المدفوعات والتحويلات الاخرى من النقد الأجنبي)

- الجزء الاول من المعادلة هو تدفقات داخلة بالنقد الاجنبي والجزء الثاني هو تدفقات نقدية خارجة بالنقد الأجنبي .
- فإذا كانت نتيجة هذا المعيار موجبة فإن المشروع طبقاً لهذا المعيار له ربحية اجتماعية ويساهم في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات .
- إذا كانت النتيجة سالبة فإن هذا المشروع طبقا لهذا المعيار يكون ليس له جدوى اجتماعية أي من وجهة نظر الاقتصاد القومي .
- معنى ذلك انه بإجراء عملية قياس الأثر على ميزان المدفوعات من خلال هذا

البنود	سنوات الإنشاء	سنوات التشغيل
أولاً : التدفقات النقدية الداخلة		
١- التدفقات المباشرة .		
• الصادرات من السلع (الخدامات)		
• الصادرات من السلع		
• التحويلات من الخارج بالنقد الاجنبي		
i. رأس المال		
ii. عوائد وارباح وأقساط وفوائد		
iii. قروض ومساعدات موضحة		
٢. التدفقات غير المباشرة المتعلقة بالمشروعات المرتبطة مثل رأس المال ، القروض ، الصادرات وغيرها.		
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة		
ثانياً : التدفقات النقدية الخارجة		
١. التدفقات المباشرة		
• الواردات من السلع والمواد الخام		
• المدفوعات بالنقد الأجنبي		
i. اعمال استشارية		
ii. خدمات النقل		
iii. براءات اختراع		
التحويلات من الخارج		
i. الاجور		
ii. الأرباح والفوائض		
iii. تحويلات رأس المال		
iv. الأقساط والفوائد		
٢. التدفقات غير المباشرة والمتعلقة بالمشروعات المرتبطة مثل الواردات وغيرها من البنود .		
صافي التدفقات بالنقد الاجنبي = أولاً – ثانياً		

١-التدفقات النقدية الداخلة :

أولاً : الصادرات : ويقصد بها حجم الصادرات التي سيصدرها المشروع عبر سنوات عمره الافتراضية متوسط سعر Xمن ضرب كمية المنتجات التصدير كل عام .

ثانياً : المتحصلات بالعملة الأجنبية من مصادر خارجية : وهي الإيرادات التي يحصل عليها المشروع من مصادر خارج البلاد نظير تأدية خدمات لجهات أجنبية او الحصول على إيجارات لمباني تابعة للمشروع في دولة أخرى وكذلك الاعمال الاستشارية والتدريبية والثقافية لجهات في دول أخرى أو مقابل خدمات نقل وخلافه .

ثالثاً : التحويلات من الخارج بالنقد الاجنبي : وهي عبارة عن رأس مال المشروع ومقابل توسعات لدعم وزيادة رأس المال ويدخل في ذلك الارباح المحولة من الخارج أو عوائد الاوراق المالية التي يملكها المشروع في الخارج بالإضافة إلى ما يتم الحصول عليه من أقساط وفوائد على مشروعات أو أفراد أجانب أو مقيمين من الخارج ويتم دفعها بالنقد الأجنبي وكذلك القروض والمساعدات والمنح .

٢- التدفقات النقدية الخارجة :

أولاً : الواردات : وتشمل كميات الواردات للمشروع من المواد الخام وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج وغيرها مضروبة في متوسط سعر الاستيراد خلال سنوات المشروع للحصول على قيمة الواردات .

ثانياً : المدفوعات بالنقد الاجنبي : وتتمثل المدفوعات بالنقد الاجنبي في مقابل الخدمات التي يحصل عليها المشروع من جهات أجنبية من المدفوعات مقابل أعمال الاستشارات والتدريب والبعثات والنقل ومقابل الحصول على براءات الاختراع وحقوق الامتياز وغيرها .

ثالثاً : التحويلات إلى الخارج بالنقد الاجنبي : وتشمل التحويلات بالنقد الاجنبي إلى الخارج في صورة أرباح أو فوائد ، وكذلك تحويلات رأس المال لإنشاء مشروع أو وحدات جديدة تابعة للمشروع في دول أجنبية ، وأيضا الأقساط والفوائد التي تدفعها المشروعات لجهات أجنبية او في الخارج .

ت- معيار ميزان المدفوعات

***من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة ملاحظات هامة ، هي :**

الملاحظة الاولى : أن صافي التدفقات النقدية بالنقد الاجنبي تعبر عن الأثر النهائي للمشروع على ميزان المدفوعات وتقدر من الجدول على النحو الآتي :

صافي التدفقات بالنقد الأجنبي = إجمالي التدفقات النقدية الداخلة – إجمالي التدفقات الخارجة ←

الملاحظة الثانية : أنه في حالة اتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات فإن أثر المشروع يتم قياسه من خلال حساب الوفورات من النقد الأجنبي وقت استيراد الأصناف التي تقرر تصنيفها أو انتاجها بواسطة المشروع الاستثماري ويتم حساب هذا الأثر بالقيمة (سيف) .

الملاحظة الثالثة : ويصبح الأثر الصافي للمشروع على ميزان المدفوعات يشمل صافي التدفقات بالنقد الأجنبي في الملاحظة الأولى والأثر الخاص بالإحلال محل الواردات عبر سنوات المشروع .

الملاحظة الرابعة : ليكون القياس أكثر دقة فمن الضروري أن يتم حساب صافي التدفقات بالنقد الأجنبي بالقيمة الحالية باستخدام سعر الخصم الاجتماعي وتكون الأفضلية للمشروع الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية للتدفقات من النقد الاجنبي .

الملاحظة الخامسة : ممكن الوصول إلى ما يسمى بـ (معامل الأثر على ميزان المدفوعات) لإعطاء عمق أكثر للتحليل ويأخذ الشكل الآتي :

$$\text{ك} = \frac{\text{القيمة الحالية لصافي التدفقات من النقد الأجنبي}}{\text{القيمة الحالية للاستثمارات الكلية}}$$

ودلالة هذا المعامل ، أنه يعبر عن إنتاجية الوحدة النقدية الواحدة من التكلفة الاستثمارية للمشروع من نقد أجنبي صافي يساهم في دعم وتحسين وضع ميزان المدفوعات ، وكلما زادت قيمة هذا المعامل وإذا كانت صافي التدفقات إيجابية ، كلما كان المشروع مفضلا من وجهة نظر الاقتصاد القومي والعكس صحيح .

ث- معيار سعر الصرف

- يعتبر معيار سعر الصرف ، من المؤشرات الكمية التي تحدد لنا مدى مساهمة المشروع الاستثماري في تحسين ودعم قيمة العملة الوطنية وبالتالي يستخدم لقياس أثر المشروع على قيمة العملة الوطنية
- إذا كان هذا الأثر إيجابياً فيعتبر المشروع في هذه الحالة له ربحية اجتماعية وجدوى من وجهة نظر الاقتصاد القومي ، أما إذا كان هذا الأثر سلبيا فإن المشروع في هذه الحالة ليس له ربحية اجتماعية ولا جدوى من وجهة نظر الاقتصاد القومي .
- ولقياس أثر المشروع الاستثماري على قيمة العملة الوطنية من خلال استخدام معيار سعر الصرف فان الأمر يتطلب تقدير سعر الصرف الضمني ومقارنته بسعر

إذا كان سعر الصرف الضمني أعلى من سعر الصرف المعلن فإن أثر المشروع في هذه الحالة يكون أثراً سلبياً ومن ثم لا يصبح للمشروع الاستثماري محل الدراسة ربحية اجتماعية ولا جدوى من وجهة نظر الاقتصاد القومي ، لأن ذلك يعني أن إقامة هذا المشروع الاستثماري سوف يؤدي إلى زيادة عدد وحدات النقد المحلي مقابل الوحدة من النقد الأجنبي مقارنة بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي .

إذا كان سعر الصرف الضمني أقل من سعر الصرف المعلن فهناك ربحية الاجتماعية للمشروع. وذلك لأن إقامة هذا المشروع الاستثماري يؤدي إلى الحفاظ على قيمة العملة الوطنية بل وزيادة قيمتها تجاه العملات

إذا تساوى سعر الصرف الضمني مع سعر الصرف المعلن فإن المسألة ستكون سواء من وجهة نظر الاقتصاد القومي ويترك لصانع القرار الاستثماري في هذه الحالة من حيث القبول والرفض، حيث

$$\frac{\text{التكاليف المحلية الجارية بالعملة المحلية}}{\text{القيمة المضافة للمشروع بالعملة الأجنبية}}$$

وتتكون التكاليف الاقتصادية المحلية من البنود الآتية :

- الأجور
- المواد الخام والوسطية
- الصيانة والإحلال والتجديد
- تكاليف ما يستخدمه العمال الأجانب من موارد محلية
- تكلفة الفرصة البديلة للتمويل المحلي
- تكاليف طريق أخرى

سعر الصرف الضمني =

ج- معيار حماية البيئة

- يستخدم معيار حماية البيئة في إطار تقييم المشروعات بمعايير الربحية الاجتماعية أي من وجهة نظر الاقتصاد القومي لمحاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع الاستثماري في تحقيق هدف حماية البيئة
- ويمثل تطبيق معيار حماية البيئة في النهاية حصراً للآثار الايجابية للمشروع وتمثل جانب المنافع للبيئة وكذلك الآثار السلبية التي تمثل أضراراً للبيئة ومن ثم تكلفة اجتماعية لا بد أن يتحملها المشروع الذي يوافق عليه في إطار اتخاذ الاجراءات التي تكفل تركيب أجهزة ومعدات لمعالجة تلك الآثار الضارة وتقليلها إلى أقل درجة ممكنة
- ويتم قياس هذا الأثر لاتخاذ ما يراه المجتمع بشأن المشروع ، سواء برفضه أو نقله من موقعه المقترح وتركيب أجهزة ومعدات معينة ووضع الاشتراطات البيئية اللازمة لتلافي الآثار الضارة للمشروع على البيئة والتي تمثل في النهاية اضافات على تكاليف المشروع وتعتبر في هذه الحالة تكليف اجتماعية
- عند تقييم الربحية الاجتماعية للمشروع بمعيار حماية البيئة ، تصبح المشكلة الأكثر تعقيداً ، هي تلك المتعلقة بتقييم الآثار غير المباشرة الإيجابية والسلبية للمشروعات على البيئة ، ذلك لأن العديد من المتغيرات التي تظهر عند التحليل تعتبر صعبة القياس ، ولكن تجري محاولات قياسها عن طريق الاستقصاءات وحساب التكاليف غير المباشرة المترتبة على علاج الآثار السلبية للمشروعات مؤثرة على الفائض في المشروع او على المخزون في المجتمع بصفة عامة
- وتتدرج تحت تلك التأثيرات غير المباشرة التي يصعب قياسها التأثير على القيم الثقافية والحضارية والأخلاقية والعادات والتقاليد التي لا

✓ صافي القيمة الحالية الاجتماعية : (المعيار

$$SNPV = \sum_{n=1}^{n} \left[\frac{\sum_{x=1}^{n} W_x X V_{xn} - C_n}{(1+R_s)^n} \right] - K$$

حيث إن :

Snpv . صافي القيمة الحالية الاجتماعية :

N . سنوات العمر الافتراضي للمشروع :

X عدد المنافع المتوقعة من المشروع (المباشرة وغير المباشرة).

Wx . الثقل النسبي (الترجيحي) للمنفعة :

Vxn قيمة المنفعة x في السنة n من سنوات العمر الافتراضي للمشروع .

Cn مجموعة تكاليف المشروع في السنة n.

k التكاليف الاستثمارية للمشروع (الاستثمار المبدئي) .

Rs. سعر الخصم الاجتماعي :

- ويدرج هذا المعيار كل المنافع التي سبق ذكرها في معايير التقييم الخمسة التي تم تحليلها ، مثل معيار القيمة المضافة ومعيار التوظيف وخلافه ومنافع اخرى وكلها تدرج ضمن التدفقات الداخلة بعد إعطائها قيمة نقدية ثم ترجيح كل منها بأوزان نسبية تعبر عن أهميتها بالمقارنة ببقية المنافع المتوقعة للمشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي ثم طرح مجموع التكاليف السنوية للمشروع وبعد ذلك خصم القيمة الصافية الاجتماعية السنوية بسعر الخصم الاجتماعي المختار للوصول إلى مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية للمشروع خلال سنوات التشغيل ، وأخيراً طرح التكلفة الاستثمارية للمشروع للحصول على القيمة الحالية الصافية الاجتماعية للمشروع .

أنا إنْ حُجبتُ فَليسَ ذاكَ بضائري ...
وعَـلى الخواطِرِ غَدْوَتي ورَواحي

تَتَحجَّـبُ الأرواحُ وهْـيَ خَـوالدٌ ....
وتَـرى العـيونُ زَوائلَ الأشْـباحِ

- الأخطل الصغير -